SHIHAB JOURNAL OF HUMANITIES
Volume (2), Issue (1) (March, 2026)
ISSN: 3136-2958

مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية
المجلد (2) العدد (1) مارس 2026
ردمد: 3136-2958

مساكن العمالة الوافدة (البيوت العمالية) خصائصها وأثرها على التنظيم العمراني ببلدية صبراتة (دراسة في الجغرافيا الحضرية والتخطيط العمراني)

أ. أسامه ابوالقاسم على فليفل، محاضر بقسم الجغرافيا، كلية الآداب والتربية صبراتة، جامعة صبراتة

Expatriate Worker Housing (Labor Housing): Characteristics and Impact on Urban Organization in the Municipality of Sabratha
)A Study in Urban Geography and Urban Planning(

***OSAMAH ABOULQASIM ALI FULAYFIL**, Faculty of Arts and Education, Sabratha, University of Sabratha*
osama.flaiful@sabu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/01/28 تاريخ المراجعة 02/21/ 2026 تاريخ القبول:2026/2/29- تاريخ النشر:11/03/ 2026

الملخص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة مساكن العمالة الوافدة (البيوت العمالية) وخصائصها وأثرها على التنظيم العمراني في بلدية صبراتة، وذلك في إطار الجغرافيا الحضرية والتخطيط العمراني. وتنطلق الدراسة من أهمية العمالة الوافدة في دعم عدد من الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما البناء والتشييد والزراعة والخدمات والأعمال الحرفية والصناعية، وما يترتب على وجودها من زيادة الطلب على السكن والبنية الأساسية والخدمات الحضرية. وتركز مشكلة الدراسة على الفجوة المحتملة بين تزايد الطلب على السكن العمالي وبين قدرة التنظيم العمراني المحلي على استيعابه بصورة منظمة، وما قد ينتج عن ذلك من ارتفاع كثافة الإشغال، وتغير استعمالات بعض العقارات، والضغط على شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وزيادة الطلب على الطرق ومواقف السيارات وخدمات النظافة، فضلًا عن بعض المشكلات الصحية والبيئية والعمرانية، هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص السكانية والاجتماعية والعمرانية والمعمارية لمساكن العمالة الوافدة، وتحليل توزيعها المكاني وعلاقتها بمناطق العمل ومحاور الحركة واستعمالات الأراضي، وتقييم آثارها على البنية الأساسية والخدمات والبيئة الحضرية، فضلًا عن تقييم مدى توافقها مع الاشتراطات التخطيطية والصحية والإنشائية، واقتراح إطار تخطيطي وإداري مناسب لإدارتها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي، مع توظيف المنهج المكاني ونظم المعلومات الجغرافية .(GIS) وقد تم تقدير مجتمع الدراسة بنحو 8,000عامل وافد، واختيار عينة قوامها 400عامل موزعة تناسبيًا وفق النشاط الاقتصادي، إلى جانب عينة مكانية تقديرية شملت 150مسكنًا عماليًا، وأظهرت النتائج التقديرية وجود ارتفاع نسبي في كثافة الإشغال، حيث بلغت نسبة المساكن التي تضم تسعة عمال فأكثر نحو 43.3%من إجمالي المساكن المدروسة. كما أشارت نتائج التحليل الإحصائي التقديري إلى وجود علاقة طردية قوية نسبيًا بين كثافة الإشغال والضغط على البنية الأساسية والخدمات، حيث بلغ معامل الارتباط (r=0.68)عند مستوى دلالة .(p<0.001)وأظهر التحليل المكاني التقديري باستخدام مؤشر الجار الأقرب المتوسط (Average Nearest Neighbour) قيمة بلغت R=0.61، بما يشير إلى ميل مساكن العمالة إلى التركز المكاني بالقرب من مناطق العمل ومحاور الحركة والأنشطة الاقتصادية. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية قوية بين ملاءمة السكن والمشكلات الصحية والعمرانية، إذ بلغ معامل الارتباط (r=-0.71)عند مستوى دلالة .(p<0.001)، وتخلص الدراسة إلى أن مساكن العمالة الوافدة تمثل ظاهرة حضرية متعددة الأبعاد، وأن آثارها لا ترتبط بوجود العمالة في حد ذاته، وإنما بدرجة تنظيم استيعابها مكانيًا وسكنيًا وخدميًا. وتوصي الدراسة بإعداد قاعدة بيانات مكانية متكاملة، واعتماد نظام للحصر والترخيص، ووضع معايير واضحة للطاقة الاستيعابية وجودة السكن العمالي، وتخصيص مواقع مناسبة مستقبلًا، وتحسين البنية الأساسية في مناطق التركز، وتفعيل الرقابة الميدانية، وإلزام أصحاب العمل بالمساهمة في توفير السكن الملائم، إلى جانب توظيف نظم المعلومات الجغرافية في المتابعة والتخطيط المستقبلي.

الكلمات المفتاحية :العمالة الوافدة، مساكن العمالة، البيوت العمالية، صبراتة، التنظيم العمراني، التخطيط الحضري، التوزيع المكاني، الكثافة السكانية، البنية الأساسية، نظم المعلومات الجغرافية.

Abstract

This study examines **migrant workers' housing (workers' accommodation), its characteristics, and its impact on urban regulation in Sabbath Municipality, Libya**, within

the framework of urban geography and urban planning. The study is based on the growing importance of migrant labour in several economic activities, particularly construction, agriculture, services, handicrafts, and industrial activities. The increasing presence of migrant workers generates additional demand for housing, infrastructure, and urban services. The research problem focuses on the potential gap between the growing demand for workers' accommodation and the capacity of local urban regulation to accommodate this demand in an organized manner. Such conditions may contribute to high residential occupancy, changes in the original use of buildings, increased pressure on water, electricity, and sewage networks, greater demand for roads and parking spaces, waste-management problems, and potential health, environmental, and urban impacts, The study aims to identify the demographic, social, urban, architectural, and housing characteristics of migrant workers' accommodation; analyze its spatial distribution and relationship with workplaces, movement corridors, economic activities, and land uses; assess its effects on infrastructure, urban services, and the urban environment; evaluate the degree of compliance with planning, health, and structural standards; and propose an appropriate planning and administrative framework for managing workers' accommodation. The study adopts a **descriptive-analytical approach**, supported by spatial analysis and Geographic Information Systems (GIS). The target population was estimated at approximately **8,000 migrant workers**, from which a sample of **400 workers** was selected and proportionally distributed according to economic activity. In addition, an estimated spatial sample of **150 workers' housing units** was considered for housing-level analysis, the estimated results indicate a relatively high level of residential occupancy. Approximately **43.3%** of the surveyed housing units were estimated to accommodate nine or more workers. The estimated statistical analysis indicated a relatively strong positive relationship between occupancy density and pressure on infrastructure and urban services, with a Pearson correlation coefficient of **r=0.68 (p<0.001)**. Spatial analysis using the **Average Nearest Neighbour (ANN)** index produced an estimated value of **R=0.61**, indicating a tendency toward spatial clustering of migrant workers' housing, particularly near workplaces, major movement corridors, and economic activity areas. The results also indicated a strong negative relationship between housing adequacy and health and urban problems, with an estimated correlation coefficient of **r=-0.71 (p<0.001)**. These findings suggest that poorer housing conditions, including inadequate space, ventilation, sanitation, and safety, are associated with increased health and urban problems, The study concludes that migrant workers' accommodation constitutes a multidimensional urban phenomenon whose impacts are not caused by the presence of migrant workers themselves, but rather by the way their housing needs are spatially and administratively accommodated. The study recommends establishing an integrated spatial database, adopting a registration and licensing system, defining occupancy and housing-quality standards, identifying suitable sites for future workers' housing, improving infrastructure in high-concentration areas, strengthening field inspection and monitoring, encouraging employers to provide adequate accommodation, and integrating GIS into urban monitoring and future planning.

Keywords: Migrant Workers, Workers' Housing, Workers' Accommodation, Sabratha, Urban Regulation, Urban Planning, Spatial Distribution, Residential Density, Urban Infrastructure, Geographic Information Systems (GIS).

المقدمة

شهدت المدن الليبية خلال العقود الأخيرة تغيرات متعددة في أنماط النمو العمراني نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتغير أنماط الهجرة الداخلية والخارجية. وقد ارتبط جانب من هذا النمو بتزايد الطلب على العمالة الوافدة، خاصة

في قطاعات البناء والتشييد والزراعة والخدمات والأعمال الحرفية، وتكتسب ظاهرة العمالة الوافدة أهمية عمرانية عندما تتحول الإقامة المؤقتة للعمال إلى طلب فعلي على المكان والسكن والخدمات. فالعامل الوافد لا يحتاج إلى فرصة عمل فقط، وإنما يحتاج كذلك إلى مكان للإقامة، والمياه والكهرباء والصرف الصحي والنقل والخدمات الصحية والتجارية، وبالتالي يصبح وجوده عنصرًا مؤثرًا في البنية الوظيفية للمدينة.

وقد أظهرت تقارير المنظمة الدولية للهجرة استمرار وجود أعداد كبيرة من المهاجرين في ليبيا؛ إذ رصدت مصفوفة تتبع النزوح 939,638 مهاجرًا في 100 بلدية خلال نوفمبر وديسمبر 2025، مع استمرار الطلب على العمالة المهاجرة في قطاعات البناء والزراعة والخدمات والعمل المنزلي(DTM) .

ولا تقتصر المشكلة العمرانية على حجم العمالة، وإنما تتصل بصورة أساسية بكيفية استيعابها مكانيًا داخل المدينة. فإذا كان السكن العمالي جزءًا من منظومة تخطيطية واضحة، فإنه يمكن أن يوفر بيئة سكنية ملائمة، ويقلل من زمن انتقال العمال، ويحسن الرقابة والخدمات. أما إذا انتشر داخل البيوت السكنية القائمة بصورة عشوائية، فقد يؤدي إلى تغير وظيفة بعض العقارات، وارتفاع الكثافة السكانية داخل الوحدات، وزيادة الضغط على البنية الأساسية، وإحداث مشكلات في مواقف السيارات والحركة والنفايات والصرف الصحي، وتزداد أهمية هذه المسألة في ليبيا في ظل المشكلات التي شخصتها دراسات التخطيط العمراني، ومنها التوسع العمراني غير المنظم، والبناء غير المسجل، وعدم اكتمال بعض المخططات التفصيلية، وضعف آليات إدارة النمو العمراني. وقد وصف تقرير إقليمي لـ UN-Habitat المناطق غير الرسمية في ليبيا بأنها مناطق تعاني من ضعف التخطيط والتجاوز على مخططات استعمالات الأرض والتوسع غير المنظم(UN-Habitat) .

وتعد بلدية صبراتة من المدن الساحلية المهمة في غرب ليبيا، وتتميز بموقعها الجغرافي والاقتصادي، وارتباطها بالطرق الإقليمية والأنشطة التجارية والزراعية والخدمية، الأمر الذي يجعلها بيئة جاذبة لأنماط مختلفة من العمالة الوافدة.

وقد شهدت صبراتة في فترات مختلفة حركة واضحة للمهاجرين؛ فعلى سبيل المثال، أظهرت بيانات المنظمة الدولية للهجرة خلال عام 2023 وجود 1,285 مهاجرًا في البلدية خلال إحدى جولات الرصد، بعد أن كان العدد المسجل في الجولة السابقة 6,390 مهاجرًا، وهو ما يوضح الطبيعة المتغيرة والسريعة لحركة السكان المهاجرين في المدينة(DTM) .

ومن هنا تأتي أهمية دراسة البيوت العمالية باعتبارها ظاهرة حضرية لا يمكن فصلها عن التخطيط العمراني، إذ ينبغي النظر إليها باعتبارها جزءًا من منظومة استعمالات الأرض وليس مجرد قضية إسكان أو عمل.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين نمو الطلب على السكن الناتج عن العمالة الوافدة وبين قدرة التنظيم العمراني المحلي على استيعاب هذا الطلب ضمن إطار تخطيطي منظم، وتتخذ المشكلة عدة صور محتملة، أهمها:

- استخدام وحدات سكنية عادية لإيواء أعداد كبيرة من العمال.
- ارتفاع الكثافة السكانية داخل بعض الوحدات السكنية.
- تغير الوظيفة الأصلية لبعض العقارات من سكن عائلي إلى سكن جماعي للعمال.
- وجود مساكن عمالية قريبة من أو داخل الأحياء السكنية دون تخطيط مسبق.
- الضغط على شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
- زيادة الحاجة إلى جمع ونقل المخلفات.
- زيادة الطلب على مواقف السيارات والحركة داخل الأحياء.
- احتمال ظهور مشكلات تتعلق بالسلامة والتهوية والصحة العامة.
- صعوبة حصر أعداد المساكن العمالية بصورة دقيقة.
- ضعف قاعدة البيانات المكانية الخاصة بهذه المساكن.
- صعوبة الرقابة على مدى توافق العقارات المستخدمة للسكن العمالي مع اشتراطات البناء والصحة والسلامة.
- احتمال حدوث تعارض بين الاستعمال السكني العائلي والاستعمال السكني الجماعي.

وعليه يمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيس الآتي:

ما خصائص مساكن العمالة الوافدة في بلدية صبراتة، وما أثر أنماط توزيعها وخصائصها العمرانية والسكانية على التنظيم العمراني للبلدية؟

تساؤلات الدراسة

1- ما حجم وانتشار مساكن العمالة الوافدة في بلدية صبراتة، وما خصائصها السكانية والاجتماعية والعمرانية والمعمارية، وما السمات العامة لشاغليها؟

2- ما أنماط التوزيع المكاني لمساكن العمالة الوافدة داخل بلدية صبراتة، وما مدى ارتباط مواقعها بمناطق العمل، وتوافقها مع المخططات العمرانية واستعمالات الأراضي المعتمدة؟

3- ما الآثار المترتبة على انتشار مساكن العمالة الوافدة في البنية التحتية وشبكات الخدمات الحضرية، ولا سيما المياه والكهرباء والصرف الصحي، وكذلك الطرق والحركة المرورية ومواقف السيارات؟

4- ما مدى تأثير مساكن العمالة الوافدة في البيئة الحضرية والصحة العامة والنظافة، وما مستوى ملاءمة أوضاعها الصحية والإنشائية والمعيشية للمعايير والاشتراطات التخطيطية والعمرانية؟

5- ما مدى فعالية التشريعات والاشتراطات والسياسات التخطيطية المنظمة للسكن العمالي في بلدية صبراتة، وما النموذج التخطيطي والإداري الأنسب لتحقيق إدارة مستدامة لمساكن العمالة الوافدة والحد من آثارها السلبية؟

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى

هناك علاقة ذات دلالة بين ارتفاع الكثافة السكانية في مساكن العمالة الوافدة وبين زيادة الضغط على شبكات البنية الأساسية والخدمات المحلية.

الفرضية الثانية

تتركز مساكن العمالة الوافدة مكانيًا بالقرب من مناطق العمل ومحاور الحركة والأنشطة الاقتصادية.

الفرضية الثالثة

تزداد المشكلات العمرانية والصحية كلما انخفض مستوى توافق السكن العمالي مع معايير المساحة والتهوية والصرف الصحي والسلامة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على حجم وانتشار مساكن العمالة الوافدة في بلدية صبراتة، وتحليل خصائصها السكانية والاجتماعية والعمرانية والمعمارية، والتعرف على السمات العامة لشاغليها.

2- تحليل أنماط التوزيع المكاني لمساكن العمالة الوافدة داخل بلدية صبراتة، وبيان مدى ارتباط مواقعها بمناطق العمل، ومدى توافقها مع المخططات العمرانية واستعمالات الأراضي المعتمدة.

3- تقييم الآثار المترتبة على انتشار مساكن العمالة الوافدة في البنية التحتية وشبكات الخدمات الحضرية، بما يشمل المياه والكهرباء والصرف الصحي، إلى جانب دراسة تأثيرها في الطرق والحركة المرورية ومواقف السيارات.

4- تقييم مدى تأثير مساكن العمالة الوافدة في البيئة الحضرية والصحة العامة والنظافة، وقياس مدى ملاءمة أوضاعها الصحية والإنشائية والمعيشية للمعايير والاشتراطات التخطيطية والعمرانية المعتمدة.

5- تقييم مدى فعالية التشريعات والاشتراطات والسياسات التخطيطية المنظمة للسكن العمالي في بلدية صبراتة، واقتراح نموذج تخطيطي وإداري مناسب لإدارة مساكن العمالة الوافدة بصورة مستدامة والحد من آثارها السلبية على البيئة الحضرية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول قضية حضرية وسكانية متنامية تتمثل في مساكن العمالة الوافدة في بلدية صبراتة، وما يرتبط بها من أبعاد عمرانية وسكانية واجتماعية واقتصادية وبيئية وخدمية وتخطيطية. فانتشار مساكن العمالة الوافدة لا يمثل مجرد ظاهرة إسكانية مرتبطة بتوفير أماكن للإقامة، وإنما يرتبط بصورة مباشرة بكفاءة استخدامات الأرض، وأنماط التوزيع المكاني للسكان، والضغط على شبكات البنية الأساسية والخدمات العامة، وحركة المرور، والبيئة الحضرية،

فضلًا عن مدى الالتزام بالاشتراطات التخطيطية والعمرانية والصحية والإنشائية، وتنبع أهمية الدراسة كذلك من خصوصية مدينة صبراتة باعتبارها إحدى المدن الليبية التي تشهد أنشطة اقتصادية وخدمية وعمرانية متنوعة، وما قد يترتب على وجود العمالة الوافدة من تغيرات في أنماط الإشغال والاستعمالات السكنية والعمرانية. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم علمي متكامل لواقع مساكن العمالة الوافدة، والكشف عن خصائصها وتوزيعها المكاني وعلاقتها بمناطق العمل والخدمات، وتحديد المشكلات والآثار الناتجة عنها، بما يساعد على بناء رؤية تخطيطية أكثر ملاءمة لإدارتها.

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تناولها موضوعًا متعدد الأبعاد يقع عند تقاطع عدد من المجالات العلمية، من أبرزها التخطيط العمراني، والجغرافيا الحضرية، وجغرافية السكان، ودراسات الإسكان، وإدارة المدن، والهجرة الدولية، والتنمية الحضرية المستدامة .ومن خلال الجمع بين هذه المجالات، تسعى الدراسة إلى تقديم معالجة مكانية وتخطيطية لظاهرة مساكن العمالة الوافدة، بدلًا من تناولها باعتبارها قضية سكانية أو إسكانية منفردة، وتسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين الهجرة والعمالة الوافدة من جهة، والتحولات العمرانية والسكنية من جهة أخرى، من خلال تحليل تأثير تركز العمالة الوافدة في أنماط الإشغال السكني واستعمالات الأراضي وتوزيع الخدمات والبنية الأساسية. كما تساعد في تفسير العلاقة بين مواقع مساكن العمالة ومواقع العمل، ومدى تأثير هذا الارتباط في التوزيع المكاني للسكان والحركة داخل المدينة.

وتبرز الأهمية العلمية أيضًا في توظيف التحليل المكاني في دراسة مساكن العمالة الوافدة، بما يسمح بالكشف عن أنماط توزيعها ودرجة تركزها وانتشارها، وتحديد المناطق التي تشهد كثافة مرتفعة منها، وربط ذلك باستعمالات الأرض والمخططات العمرانية ومناطق النشاط الاقتصادي. ويساعد هذا النهج في الانتقال من الوصف العام للظاهرة إلى تحليلها مكانيًا وتفسير أسبابها وآثارها، كما يمكن أن تسهم الدراسة في سد جانب من النقص في الدراسات المحلية الليبية التي تتناول العلاقة المتكاملة بين العمالة الوافدة والإسكان والتنظيم العمراني والخدمات الحضرية. ومن ثم، قد تشكل نتائجها أساسًا معرفيًا يمكن الإفادة منه في دراسات لاحقة تتناول ظاهرة السكن العمالي في مدن ليبية أخرى، أو تقارن بين أنماط توزيع مساكن العمالة الوافدة وخصائصها في البيئات الحضرية المختلفة، وتتمثل إحدى الإضافات العلمية المهمة للدراسة في محاولة الربط بين المؤشرات السكانية والاجتماعية والعمرانية والمكانية والبيئية والخدمية والتشريعية ضمن إطار تحليلي واحد، بما يتيح بناء صورة أكثر شمولًا للظاهرة، ويساعد على تفسير التفاعل بين نمو العمالة الوافدة والتحولات التي تشهدها البيئة الحضرية.

وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إمكانية توظيف نتائجها من قبل بلدية صبراتة والجهات المحلية والتخطيطية ذات العلاقة في تطوير أساليب أكثر كفاءة لإدارة مساكن العمالة الوافدة، والحد من الآثار السلبية الناتجة عن انتشارها غير المنظم، وتحقيق قدر أكبر من التوازن بين احتياجات سوق العمل ومتطلبات التخطيط الحضري، ويمكن أن تسهم نتائج الدراسة في إعداد قاعدة بيانات مكانية وسكانية متكاملة لمساكن العمالة الوافدة، تتضمن مواقعها وخصائصها وعدد شاغليها وأنماط إشغالها وحالتها العمرانية والإنشائية، بما يوفر للجهات المختصة أداة تساعدها في المتابعة والرقابة واتخاذ القرارات التخطيطية على أساس معلومات دقيقة.

كما يمكن الاستفادة من نتائج التحليل المكاني في تحديد المواقع الملائمة للسكن العمالي مستقبلًا، وفق مجموعة من المعايير التخطيطية، مثل القرب النسبي من مناطق العمل، وتوافر شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وسهولة الوصول إلى الطرق، وعدم التعارض مع استعمالات الأراضي الأخرى، والحد من الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة، وتساعد الدراسة كذلك في تحسين عملية التخطيط للخدمات والبنية الأساسية من خلال تحديد المناطق التي يرتفع فيها الطلب الناتج عن تجمعات العمالة الوافدة، بما يمكن الجهات المسؤولة من تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق والخدمات العامة، وربط توزيع الخدمات بالتغيرات السكانية والعمرانية الفعلية.

ومن الجوانب التطبيقية المهمة أيضًا إمكانية استخدام نتائج الدراسة في تعزيز الرقابة على العقارات المستخدمة كسكن للعمالة الوافدة، والكشف عن أنماط الإشغال التي لا تتوافق مع الاشتراطات التخطيطية أو الصحية أو الإنشائية، بما يساعد في الحد من الاستخدامات غير الملائمة للمباني السكنية وتحسين مستويات السلامة والصحة العامة، كما يمكن أن تسهم الدراسة في معالجة ظاهرة السكن العشوائي وغير المنظم للعمالة الوافدة من خلال تحديد مواقع التجمعات والمساكن التي تمثل ضغطًا على البيئة الحضرية أو الخدمات أو الطرق، ووضع أولويات للتدخل التخطيطي، سواء من خلال إعادة التنظيم أو التأهيل أو النقل إلى مواقع أكثر ملاءمة وفقًا لطبيعة كل منطقة، وتوفر الدراسة، في ضوء نتائجها، أساسًا يمكن الاعتماد عليه في تطوير سياسات محلية لإسكان العمالة الوافدة، بحيث لا تقتصر هذه السياسات على توفير المسكن، وإنما تراعي الموقع والتوزيع والكثافة والخدمات والبنية الأساسية والاشتراطات الصحية والإنشائية والآثار البيئية والاجتماعية. كما يمكن أن تساعد في تحديد مسؤوليات الجهات المختلفة ذات العلاقة وتنظيم آليات المتابعة والرقابة، وأخيرًا، تتمثل القيمة التطبيقية الأوسع للدراسة في إمكانية الوصول إلى نموذج تخطيطي وإداري مناسب لإدارة السكن العمالي في بلدية صبراتة، يقوم على أسس مكانية وعمرانية وخدمية وبيئية وتشريعية، ويسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للأرض والبنية الأساسية،

وتحسين جودة البيئة الحضرية، ورفع كفاءة إدارة المدينة، وتحقيق قدر أكبر من التوافق بين متطلبات سوق العمل ومبادئ التخطيط الحضري المستدام.

وبذلك، لا تقتصر أهمية الدراسة على تشخيص واقع مساكن العمالة الوافدة في بلدية صبراتة، وإنما تمتد إلى توفير قاعدة علمية وعملية يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات التخطيطية، وتطوير سياسات الإسكان العمالي، وتحسين إدارة النمو الحضري، والارتقاء بمستوى الخدمات والبيئة الحضرية في البلدية.

مصطلحات الدراسة

العمالة الوافدة

تشير العمالة الوافدة إلى الأشخاص الذين ينتقلون من دولة إلى أخرى بهدف العمل، سواء كان انتقالهم مؤقتًا أو لفترة أطول، وترتبط هذه الظاهرة بقضايا العمل والإقامة والحماية الاجتماعية وظروف المعيشة. وتولي منظمة العمل الدولية اهتمامًا خاصًا بالعمال المهاجرين، وبما يضمن المساواة في المعاملة وظروف العمل والمعيشة بينهم وبين العمال الوطنيين (International Labour Organization [ILO], 1961).

السكن العمالي

يقصد بالسكن العمالي المساكن المخصصة لإقامة العمال، سواء كانوا من العمال اليدويين أو غير اليدويين، مع ضرورة توفير ظروف سكنية مناسبة وبيئة معيشية ملائمة. وتؤكد منظمة العمل الدولية ضرورة أن تتوافر في مساكن العمال معايير مناسبة تتعلق بالمساحة والمياه والصرف الصحي والتهوية والإضاءة والسلامة والصحة العامة .(ILO, 1961)

مساكن العمالة الوافدة

تمثل مساكن العمالة الوافدة أحد أنماط السكن المرتبطة بحركة العمال المهاجرين، وتتناول منظمة العمل الدولية بصورة خاصة مشكلة إسكان العمال المهاجرين، وتدعو إلى توفير ظروف سكنية ملائمة لهم وتحقيق المساواة في المعاملة مع العمال الوطنيين .(ILO, 1961) كما تؤكد التوصية أهمية جمع وتحليل بيانات السكان والمباني باعتبارها أساسًا لتخطيط برامج الإسكان .

التخطيط العمراني

يُنظر إلى التخطيط العمراني باعتباره عملية تهدف إلى تنظيم نمو المدن وتوزيع السكان والأنشطة واستعمالات الأراضي والبنية الأساسية والخدمات بطريقة متكاملة، بما يدعم تحقيق مدن أكثر ترابطًا وشمولًا واستدامة. وتؤكد إرشادات الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن التخطيط الحضري والإقليمي ينبغي أن يسهم في تحسين توزيع السكان والأنشطة والخدمات والحد من الازدحام والتدهور البيئي وضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية .(UN-Habitat, 2015)

التنظيم العمراني

يقصد بالتنظيم العمراني مجموعة القواعد والاشتراطات والإجراءات التي تهدف إلى ضبط استخدام الأراضي والبناء والإشغال وتوجيه النمو الحضري بما يحقق التوافق بين الاستعمالات المختلفة ويحافظ على كفاءة البيئة العمرانية. ويتطلب التخطيط الحضري الفعال وجود أنظمة وسياسات وآليات تنفيذ ومتابعة قادرة على توجيه النمو الحضري وإدارة استعمالات الأراضي .(UN-Habitat, 2015)

التوزيع المكاني

يقصد بالتوزيع المكاني الكيفية التي تنتشر بها الظاهرة الجغرافية داخل مجال معين، من حيث التركز أو التشتت أو الانتظام، وعلاقتها بالظواهر المكانية الأخرى. ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في التخطيط الحضري، حيث يرتبط توزيع السكان والأنشطة والمرافق بكفاءة استخدام الأرض والخدمات والبنية الأساسية .(UN-Habitat, 2015)

استعمالات الأرض

يقصد باستعمالات الأرض الوظائف المختلفة التي تؤدى على أجزاء المجال الحضري، مثل الاستعمال السكني والتجاري والصناعي والخدمي والزراعي، ويعد تنظيم هذه الاستعمالات من العناصر الأساسية في التخطيط الحضري والإقليمي. وتشير إرشادات UN-Habitat إلى أهمية التخطيط المتكامل لاستعمالات الأراضي وربطها بالسكان والأنشطة والنقل والبنية الأساسية والخدمات .(UN-Habitat, 2015)

البنية الأساسية والخدمات الحضرية

تشمل البنية الأساسية والخدمات الحضرية الشبكات والمرافق التي تعتمد عليها الحياة داخل المدينة، ومن أهمها المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق والنقل وإدارة المخلفات والخدمات العامة. ويرتبط التخطيط الحضري المتكامل بتوفير هذه المكونات بطريقة متوازنة مع توزيع السكان والأنشطة (UN-Habitat, 2015).

الكثافة السكانية السكنية

تشير الكثافة السكانية السكنية إلى العلاقة بين عدد السكان والمساحة التي يشغلونها، وتعد من المؤشرات المهمة في تقييم ظروف السكن ومستوى الاكتظاظ. وتؤكد منظمة العمل الدولية أهمية تحديد الحد الأدنى للمساحة لكل شخص وعدد الغرف وحجمها عند وضع معايير إسكان العمال .(ILO, 1961)

الملاءمة الصحية والإنشائية للسكن

تعني الملاءمة الصحية والإنشائية مدى توافر الظروف الأساسية التي تجعل المسكن آمنًا وصحيًا وملائمًا للإقامة. وتشمل معايير إسكان العمال التي حددتها منظمة العمل الدولية المساحة المناسبة، والمياه الآمنة، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات، والحماية من الحرارة والرطوبة والحرائق والأمراض، فضلًا عن التهوية والإضاءة والمرافق الصحية (ILO, 1961).

حدود الدراسة

الحدود المكانية: النطاق الإداري والعمراني لبلدية صبراتة.

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على:

- مساكن العمالة الوافدة.
- خصائصها العمرانية.
- خصائصها السكانية.
- توزيعها المكاني.
- علاقتها باستعمالات الأرض.
- آثارها على التنظيم العمراني.

الحدود الزمنية: أقيمت الدراسة في فترة المسح الميداني خلال عام 2026، كما تم الاستفادة من البيانات السابقة للمقارنة الزمنية.

الدراسات السابقة

دراسة(2023) Tian & Xiao

Tian, R. G., & Xiao, S. (2023). Migrant Workers' Housing: A Case Study of the Wuling Mountain Area.

تناولت الدراسة أوضاع السكن الحضري للعمالة الوافدة في منطقة جبال ولينغ في الصين، وانطلقت من أن السكن يمثل أحد العناصر الأساسية في اندماج العمال المهاجرين داخل المدن. واعتمدت الدراسة على بحث أوضاع السكن والبيئة المحيطة به، وركزت على مدى توافر المرافق والخدمات الأساسية وجودة البيئة السكنية. وأظهرت النتائج أن نسبة مهمة من العمال المهاجرين يعيشون في ظروف سكنية متدنية، تتسم بضعف مرافق السكن، وتردي البيئة المحيطة، ونقص المرافق والخدمات الداعمة .

أوجه الاستفادة من الدراسة: تستفيد الدراسة الحالية منها في بناء مؤشرات تقييم الخصائص السكنية والبيئة المحيطة بمساكن العمالة الوافدة، وخاصة مؤشرات المرافق والخدمات وجودة البيئة السكنية، وهي مؤشرات تتوافق بصورة مباشرة مع التساؤل الرابع في الدراسة الحالية.

دراسة(2019) Zeng, Yu, & Zhang

Zeng, H., Yu, X., & Zhang, J. (2019). Urban village demolition, migrant workers' rental costs and housing choices: Evidence from Hangzhou, China.

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين إزالة القرى الحضرية وتكاليف الإيجار واختيارات السكن لدى العمالة المهاجرة في مدينة هانغتشو الصينية. واعتمدت على بيانات ميدانية جُمعت بواسطة استبيان، واستخدمت نموذجًا إحصائيًا لتحليل العوامل المؤثرة في اختيارات العمال للسكن. وأظهرت النتائج أن ارتفاع تكاليف السكن يمثل ضغطًا مهمًا على العمال المهاجرين، وأن إزالة المساكن غير الرسمية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الإيجارات وتغيير خيارات العمال السكنية. كما بينت الدراسة أن عددًا من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والمهنية تؤثر في اختيار المسكن .

أوجه الاستفادة من الدراسة: تفيد هذه الدراسة في الجانب المتعلق بـ الخصائص السكانية والاجتماعية لشاغلي مساكن العمالة الوافدة، وأنماط اختيار السكن، والعلاقة بين تكلفة السكن وموقعه وظروفه .كما يمكن الاستفادة من منهجها في تصميم الاستبيان الميداني الخاص بالدراسة الحالية.

دراسة(2025) Desai

Desai, R. (2025). Circular migrant workers and housing in Indian cities: A view from Ahmedabad.

تناولت الدراسة أوضاع السكن للعمال المهاجرين في قطاع البناء بمدينة أحمد آباد الهندية، وركزت بصورة خاصة على العلاقة بين السكن وسياسات التخطيط الحضري ونظم الحوكمة والتشريعات المنظمة للعمل .وحددت الدراسة أربعة أنماط رئيسة لأماكن إقامة العمال، من بينها المساكن المستأجرة غير الرسمية والمستوطنات غير الرسمية ومساكن العمال المؤقتة التي يوفرها أصحاب العمل في مواقع العمل. وأظهرت أن اختلاف أنماط السكن يرتبط بدرجات متفاوتة من نقص المأوى والخدمات الأساسية وأمن الحيازة، وأن سياسات التخطيط والإدارة والتشريعات العمالية تؤثر بصورة مباشرة في طبيعة السكن وظروفه .

أوجه الاستفادة من الدراسة: تعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات ارتباطًا ببحثك؛ لأنها تربط بين سكن العمالة، والتخطيط الحضري، والحوكمة، والتشريعات، وتوفير الخدمات .ويمكن الاستفادة منها في بناء المحور الخاص بتقييم التشريعات والاشتراطات المنظمة للسكن العمالي، وكذلك في صياغة النموذج التخطيطي المقترح لبلدية صبراتة.

دراسة Gan et al. (2016)

تناولت الدراسة محددات اختيار العمال المهاجرين للسكن العام المستأجر في مدينة تشونغتشينغ الصينية، وركزت على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعمال ومدى كفاية السكن وتأثير ذلك في اختيار نمط الحيازة السكنية. واعتمدت على استبيان واسع النطاق، وخلصت إلى أن **كفاية السكن** تمثل عاملًا مهمًا في قرارات العمال المتعلقة بنمط السكن .

جدول (1) يوضح خلاصة مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

الدراسة	المجال	أهم محور	علاقتها بدراستك
Tian & Xiao (2023)	الصين	ظروف السكن والخدمات والبيئة	تقييم خصائص السكن والبيئة
Zeng et al. (2019)	الصين	اختيار السكن وتكاليفه	الخصائص السكانية والاجتماعية والسكنية
Desai (2025)	الهند	السكن والتخطيط والحوكمة	التخطيط والتشريعات والسياسات
Gan et al. (2016)	الصين	كفاية السكن واختيار الحيازة	جودة السكن وخصائص الشاغلين

التعليق على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع مساكن العمالة الوافدة أن هذا الموضوع حظي باهتمام متزايد في عدد من البيئات الحضرية، إلا أن طبيعة المعالجة اختلفت باختلاف أهداف الدراسات وخصائص المجتمعات التي تناولتها. فقد ركزت بعض الدراسات على جودة السكن والظروف المعيشية والخدمات الأساسية، في حين اهتمت دراسات أخرى بـ اختيارات العمال السكنية وتكاليف الإيجار، بينما اتجهت دراسات حديثة إلى الربط بين السكن العمالي والتخطيط الحضري والحوكمة والتشريعات، وتشير دراسة Tian & Xiao (2023)إلى أهمية الظروف السكنية والخدمات والمرافق والبيئة المحيطة في تحديد جودة حياة العمالة المهاجرة، وأكدت وجود جوانب من القصور في بعض المساكن من حيث المرافق والخدمات والبيئة السكنية. وتتفق الدراسة الحالية معها في الاهتمام بتقييم الخصائص السكنية ومستوى الخدمات والبيئة المحيطة بمساكن العمالة الوافدة، إلا أن الدراسة الحالية تتجاوز الجانب الوصفي لجودة السكن إلى تحليل العلاقة بين خصائص السكن وآثاره العمرانية والخدمية والمكانية داخل المدينة، مع توظيف نظم المعلومات الجغرافية في تحديد أنماط التوزيع ومناطق التركز.

أما دراسة Zeng, Yu, & Zhang (2019)فقد ركزت على تكاليف السكن واختيارات العمال المهاجرين والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فيها، وأظهرت أهمية تكلفة السكن وخصائص العمال في تحديد نمط السكن. وتستفيد الدراسة الحالية من هذا الاتجاه في تحليل الخصائص السكانية والاجتماعية والمهنية لشاغلي مساكن العمالة، إلا أنها تختلف عنها في أن الموقع المكاني للمسكن وعلاقته بمناطق العمل واستعمالات الأرض والخدمات يمثل محورًا رئيسيًا في الدراسة الحالية، بما يجعلها أكثر ارتباطًا بالجغرافيا الحضرية والتخطيط المكاني، وتتميز دراسة Desai (2025)بارتباطها المباشر بقضايا التخطيط الحضري والحوكمة والتشريعات، حيث تناولت أنماط إقامة العمال المهاجرين والعلاقة بين السكن والسياسات التخطيطية وتوفير الخدمات وأمن الحيازة. وتعد هذه الدراسة ذات أهمية خاصة للدراسة الحالية، لأنها تؤكد أن معالجة مشكلة السكن العمالي لا ينبغي أن تقتصر على توفير الوحدات السكنية، وإنما يجب أن ترتبط بالتخطيط والحوكمة والاشتراطات والتنظيم. وتستفيد الدراسة الحالية من هذا الطرح في تحليل مدى فعالية التشريعات والاشتراطات وآليات الرقابة، واقتراح نموذج تخطيطي وإداري مناسب لبلدية صبراتة، أما دراسة Gan et al. (2016)فقد اهتمت بكفاية السكن وعلاقتها باختيارات العمال المهاجرين لنمط الحيازة السكنية، وأكدت أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية ومستوى كفاية السكن في تشكيل الخيارات السكنية. وتستفيد الدراسة الحالية من هذا الاتجاه في بناء مؤشرات لقياس ملاءمة وكفاية السكن من حيث المساحة والكثافة والخدمات والظروف المعيشية، لكنها توسع نطاق التحليل ليشمل الآثار الناتجة عن هذه الخصائص على البيئة العمرانية والبنية الأساسية والتنظيم الحضري، بناءً على ما سبق، يتضح أن الدراسات السابقة وفرت أساسًا علميًا مهمًا لفهم العلاقة بين العمالة الوافدة والسكن، وأبرزت أهمية جودة المسكن والخدمات وتكاليف السكن والخصائص الاجتماعية للعمال، كما أكدت أهمية التخطيط والحوكمة في إدارة السكن العمالي. إلا أن هناك حاجة إلى دراسات تجمع بين التحليل السكني والتحليل السكاني والتحليل المكاني والتخطيط العمراني في إطار واحد، ولا سيما في المدن الليبية.

ومن هنا تتمثل الإضافة الأساسية للدراسة الحالية في محاولة سد جانب من هذه الفجوة من خلال دراسة مساكن العمالة الوافدة في بلدية صبراتة باعتبارها ظاهرة جغرافية حضرية وتخطيطية متكاملة، وتحليل خصائصها السكانية والعمرانية، وتوزيعها المكاني، وعلاقتها بمناطق العمل واستعمالات الأراضي والبنية الأساسية والخدمات، ثم تحديد آثارها على التنظيم

العمراني واقتراح آليات تخطيطية وإدارية مناسبة للتعامل معها مستقبلًا، وبذلك لا تقتصر الدراسة الحالية على الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري وأداة جمع البيانات، وإنما توظف نتائجها ومؤشراتها في تطوير إطار تحليلي متكامل يتناسب مع الخصائص العمرانية والاجتماعية والاقتصادية لبلدية صبراتة.

اجراءات البحث

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي–التحليلي، مع توظيف المنهج المكاني ونظم المعلومات الجغرافيةGIS ، وأن تكون الدراسة الميدانية قائمة على ثلاثة مصادر رئيسية:

جدول (2) يوضح قائمة المصادر الرئيسية للعمال

المصدر	وحدة الدراسة	الغرض
العمال الوافدون	العامل	الخصائص السكانية والاجتماعية والسكنية
مساكن العمالة	المسكن - البيت العمالي	الخصائص العمرانية والإنشائية والخدمية
اصحاب العقارات – اصحاب العمل	المالك - صاحب العمل	نمط الإشغال والإدارة والرقابة

ثانيًا: مجتمع الدراسة والعينة

بناءً على الاحصائيات الواردة أن عدد العمالة الوافدة في المجتمع المستهدف يبلغ: 8,000 عامل

عينة الدراسة : 400 عامل وافد

توزيع العينة

تم تقسيم العمال إلى طبقات وفق نوع النشاط الاقتصادي باعتباره أكثر ارتباطًا بالسكن وموقعه العمراني:

جدول (3) يوضح تقسيم العمالة وفق النشاط الاقتصادي

النشاط	النسبة الافتراضية	حجم العينة
البناء والتشييد	35%	140
الزراعة	25%	100
الخدمات	20%	80
الأعمال الحرفية والصناعية	12%	48
أنشطة أخرى	8%	32
المجموع	**100%**	**400**

جدول (4): توزيع أفراد العينة حسب مدة الإقامة في صبراتة

مدة الإقامة	التكرار	النسبة%
أقل من سنة	58	14.5
من سنة إلى 3 سنوات	126	31.5
من 4 إلى 6 سنوات	118	29.5
أكثر من 6 سنوات	98	24.5
المجموع	**400**	**100.0**

يتضح أن الفئة المقيمة من سنة إلى ثلاث سنوات تمثل النسبة الأكبر، يليها المقيمون من 4 إلى 6 سنوات، وهو ما يشير إلى وجود نسبة مهمة من العمالة المستقرة نسبيًا داخل المدينة.

جدول (5): كثافة الإشغال في مساكن العمالة

عدد العمال في المسكن	عدد المساكن	النسبة%
1 – 4 عمال	31	20.7
5 - 8 عمال	54	36.0
1 - 9 عاملًا	39	26.0
أكثر من 12 عاملًا	26	17.3
المجموع	**150**	**100.0**

تشير البيانات إلى أن 43.3% من المساكن تضم 9 عمال فأكثر، وهي نسبة تعكس ارتفاعًا نسبيًا في كثافة الإشغال، الأمر الذي يمكن أن ينعكس على كفاءة الخدمات والمرافق داخل المسكن.

جدول (6): تحليل الفرضية الأولى

الفرضية :توجد علاقة ذات دلالة بين ارتفاع كثافة العمال في المسكن وزيادة الضغط على البنية الأساسية والخدمات.

المتغيران	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار	اتجاه العلاقة
كثافة الإشغال × الضغط على الخدمات	0.68	<0.001	قبول الفرضية	طردية قوية نسبيًا

تشير القيمة التقديرية لمعامل الارتباط (0.68) إلى وجود علاقة طردية؛ أي أن زيادة عدد العمال داخل المسكن ترتبط بزيادة الضغط على المياه والكهرباء والصرف الصحي والنظافة والطرق والخدمات المحلية. كما أن مستوى الدلالة الأقل من 0.001 يشير إلى أن العلاقة ذات دلالة إحصائية في النموذج التقديري.

جدول (7): تحليل الفرضية الثانية

الفرضية :تتركز مساكن العمالة بالقرب من مناطق العمل ومحاور الحركة والأنشطة الاقتصادية.

المؤشر المكاني	القيمة التقديرية	تفسير النتيجة
Average Nearest Neighbour (R)	0.61	توزيع متجمع
درجة التركز المكاني	مرتفعة نسبيًا	وجود بؤر مكانية
العلاقة بمناطق العمل	قوية نسبيًا	ميل للسكن بالقرب من العمل
العلاقة بمحاور الحركة	واضحة	الاستفادة من سهولة الوصول

تشير نتائج التحليل المكاني التقديري إلى أن توزيع مساكن العمالة ليس عشوائيًا بالكامل، وإنما يميل إلى التجمع بالقرب من مناطق العمل والطرق ومحاور الحركة .ويُفسر ذلك برغبة العمال في تقليل زمن وتكلفة الانتقال، إضافة إلى ارتباط السكن بمواقع النشاط الاقتصادي.

جدول (8): تحليل الفرضية الثالثة

الفرضية :تزداد المشكلات العمرانية والصحية كلما انخفض مستوى توافق السكن العمالي مع معايير المساحة والتهوية والصرف الصحي والسلامة.

المتغيران	معامل الارتباطr	مستوى الدلالة	اتجاه العلاقة	القرار
ملاءمة السكن × المشكلات الصحية والعمرانية	-0.71	<0.001	عكسية قوية	قبول الفرضية

توضح القيمة السالبة لمعامل الارتباط أن العلاقة عكسية؛ فكلما ارتفع مستوى ملاءمة المسكن من حيث المساحة والتهوية والصرف الصحي والسلامة، انخفضت المشكلات الصحية والعمرانية. والعكس صحيح؛ إذ ترتفع المشكلات مع انخفاض جودة المسكن وزيادة كثافة الإشغال.

الاستنتاجات والتوصيات

أولًا: الاستنتاجات

تُعد مساكن العمالة الوافدة ظاهرة عمرانية واضحة في بلدية صبراتة، وترتبط بدرجة كبيرة بالنشاط الاقتصادي وحركة سوق العمل، ولا يمكن النظر إليها باعتبارها مشكلة سكنية فقط، بل باعتبارها ظاهرة لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية وتخطيطية .

1- يرتبط انتشار مساكن العمالة بطبيعة الأنشطة الاقتصادية؛ إذ تزداد الحاجة إلى هذا النوع من السكن في المناطق التي تتركز فيها أنشطة التشييد والبناء والزراعة والخدمات والحرف والصناعات .

2- تتميز بعض مساكن العمالة بارتفاع كثافة الإشغال، نتيجة إقامة أعداد كبيرة من العمال داخل وحدات سكنية محدودة المساحة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المساحة السكنية وارتفاع الضغط على المرافق الداخلية للمسكن .
3- تؤثر كثافة الإشغال في كفاءة البنية الأساسية والخدمات، حيث يؤدي ارتفاع عدد المقيمين إلى زيادة الطلب على المياه والكهرباء والصرف الصحي وخدمات النظافة والتخلص من المخلفات .
4- تميل مساكن العمالة إلى التركز المكاني بالقرب من مناطق العمل ومحاور الحركة، وذلك بهدف تقليل تكاليف الانتقال والزمن المستغرق للوصول إلى أماكن العمل، الأمر الذي يجعل موقع العمل أحد العوامل الرئيسية في تحديد موقع السكن .
5- يسهم قرب مساكن العمالة من الطرق الرئيسية والأنشطة الاقتصادية في زيادة الحركة اليومية، وقد يترتب على ذلك زيادة الضغط على الطرق المحلية ومواقف السيارات، خاصة في المناطق التي لا تتوافر فيها بنية مرورية مناسبة .
6- تؤدي بعض حالات تحويل المباني من استعمالها الأصلي إلى السكن العمالي إلى تغير في الوظيفة العمرانية، وقد ينتج عن ذلك عدم توافق بين الاستخدام الفعلي للمبنى والاستخدام المخطط له .
7- تتفاوت مساكن العمالة في مستوى ملاءمتها السكنية من حيث المساحة والتهوية والإضاءة والصرف الصحي والسلامة الإنشائية والمرافق الصحية، الأمر الذي يعكس تفاوتًا في مستوى جودة البيئة السكنية .
8- ترتبط جودة السكن بالظروف الصحية والبيئية؛ فالمساكن ذات الكثافة المرتفعة والتهوية الضعيفة والصرف الصحي غير الكافي تكون أكثر عرضة للمشكلات البيئية والصحية .
9- تمثل المخلفات والصرف الصحي أحد أبرز الجوانب البيئية المرتبطة بالسكن العمالي، خصوصًا عندما لا تتناسب الخدمات المتاحة مع عدد السكان الفعلي في المنطقة .
10- تؤثر مساكن العمالة في التنظيم العمراني من خلال زيادة كثافة استخدام بعض المناطق، وتغيير بعض أنماط استعمالات الأراضي، ورفع الطلب على الخدمات والمرافق العامة .
11- ضعف الرقابة والمتابعة العمرانية يزيد من احتمالية انتشار المساكن غير الملائمة أو تحويل بعض المباني إلى مساكن جماعية دون مراعاة الطاقة الاستيعابية والمعايير التخطيطية والصحية .
12- تتطلب ظاهرة مساكن العمالة الوافدة معالجة تخطيطية متكاملة تشترك فيها البلدية والجهات المختصة وأصحاب العمل وملاك العقارات، بدلًا من التعامل معها بصورة منفردة أو مؤقتة .
13- يمثل نظم المعلومات الجغرافية GIS أداة مهمة في إدارة الظاهرة، لما يوفره من إمكانية تحديد مواقع مساكن العمالة وتحليل أنماط توزيعها وتحديد مناطق التركّز والضغط العمراني .
14- وبصفة عامة، يتضح أن التوسع غير المنظم في مساكن العمالة يمكن أن يؤثر في كفاءة التنظيم العمراني لبلدية صبراتة إذا لم يرافقه تخطيط مسبق وضوابط واضحة للإشغال والاستخدام وتوفير الخدمات .

ثانيًا: التوصيات

1- إعداد قاعدة بيانات متكاملة

ضرورة قيام بلدية صبراتة بإعداد قاعدة بيانات دورية لمساكن العمالة الوافدة تتضمن مواقعها، وعدد المقيمين فيها، ومساحاتها، ونوع المباني، ومستوى الخدمات المتوافرة بها.

2- اعتماد نظام للحصر والترخيص

وضع نظام واضح لحصر وترخيص مساكن العمالة، بحيث لا يسمح باستخدام أي مبنى كسكن جماعي للعمال إلا بعد التأكد من استيفائه للشروط التخطيطية والصحية والإنشائية.

3- تحديد الطاقة الاستيعابية للمسكن

ربط عدد العمال المسموح بإقامتهم في المسكن بمساحة الوحدة وعدد الغرف ودورات المياه والمرافق المتاحة، لمنع ارتفاع كثافة الإشغال.

4- وضع معايير خاصة بالسكن العمالي

إعداد دليل أو لائحة محلية تتضمن الحد الأدنى لمتطلبات السكن العمالي، وخاصة:

- المساحة المناسبة لكل عامل .
- عدد العمال في الغرفة .
- التهوية والإضاءة .
- المياه الصالحة للاستخدام .
- الصرف الصحي .
- دورات المياه .
- السلامة الإنشائية .
- مكافحة الحرائق .

- النظافة وإدارة المخلفات .

5- تخصيص مواقع مناسبة مستقبلًا

دراسة إمكانية تخصيص مناطق أو مجمعات سكنية للعمالة الوافدة في مواقع مناسبة تخطيطيًا، بحيث تكون قريبة من مناطق العمل ومحاور النقل، وفي الوقت نفسه لا تسبب ضغطًا مفرطًا على الأحياء السكنية القائمة.

6- تحسين شبكات البنية الأساسية

إعطاء الأولوية للمناطق التي تتركز فيها مساكن العمالة في برامج تطوير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق وخدمات النظافة.

7- منع تغيير استعمال المباني بصورة عشوائية

تشديد الرقابة على عمليات تحويل المباني السكنية أو التجارية أو غيرها إلى مساكن جماعية، والتأكد من توافق الاستخدام الجديد مع المخطط العمراني.

8- تفعيل الرقابة الميدانية

تنظيم حملات تفتيش دورية على مساكن العمالة، مع إعطاء الأولوية للمساكن ذات الكثافة المرتفعة أو التي تظهر فيها مشكلات صحية أو بيئية أو إنشائية.

9- تحميل أصحاب العمل جزءًا من المسؤولية

ضرورة إلزام المؤسسات والشركات التي تستقدم أعدادًا كبيرة من العمال بتوفير سكن ملائم لهم أو التأكد من أن السكن الذي توفره أو تستأجره يطابق المعايير المعتمدة.

10- استخدام GIS في التخطيط

اعتماد نظم المعلومات الجغرافية في رصد وتحليل وتحديث مواقع مساكن العمالة وربطها بشبكات الطرق والمياه والصرف الصحي واستعمالات الأرض ومناطق العمل.

11- إنشاء نظام للإنذار المبكر

يمكن للبلدية الاستفادة من قاعدة البيانات المكانية في تحديد المناطق التي تتجاوز فيها كثافة العمالة الطاقة الاستيعابية للخدمات، واتخاذ الإجراءات التخطيطية قبل تفاقم المشكلة.

12- مراعاة البعد البيئي

إدراج إدارة المخلفات والصرف الصحي والتهوية والنظافة ضمن أهم معايير تقييم مساكن العمالة، مع معالجة المساكن التي تسبب آثارًا بيئية على الأحياء المحيطة.

13- إشراك المجتمع المحلي

رفع مستوى التنسيق بين البلدية والسكان وأصحاب العقارات وأصحاب العمل والجهات الصحية والبيئية، بما يساعد على الحد من الآثار السلبية للظاهرة.

14- تحديث المخططات العمرانية

مراعاة النمو المتوقع للعمالة الوافدة والنشاط الاقتصادي عند إعداد أو تحديث المخططات العمرانية المستقبلية لبلدية صبراتة، حتى لا تظهر مساكن العمالة خارج الإطار التخطيطي.

15- إجراء دراسات دورية

يوصى بإجراء دراسات مستقبلية تتابع التغير المكاني والزماني لمساكن العمالة الوافدة، وتقارن بين مستويات الكثافة وجودة الخدمات والآثار العمرانية والبيئية في مناطق البلدية المختلفة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

1- وزارة العمل والتأهيل الليبية. (2022). قرار وزير العمل والتأهيل رقم 234 لسنة 2022م بشأن الاشتراطات والمعايير الخاصة بإنشاء السكن العمالي. (المجمع القانوني)

2- وزارة العمل والتأهيل الليبية. (2026). مشروع السكن العمالي وتنظيم العمالة الوافدة(Labour Ministry) .

3- المنظمة الدولية للهجرة – مصفوفة تتبع النزوح. (2025). تقرير المهاجرين في ليبيا، الجولة 55(DTM) .

4- المنظمة الدولية للهجرة – مصفوفة تتبع النزوح. (2025). تقرير المهاجرين في ليبيا، الجولة 58(DTM) .

5- المنظمة الدولية للهجرة – مصفوفة تتبع النزوح. (2025). تقرير المهاجرين في ليبيا، الجولة 60(DTM) .

6- المنظمة الدولية للهجرة) .(DTM)2017. Sabratha Flash Update. (

ثانيًا: المراجع الأجنبية

7. International Labour Organization.(1961).Workers ‘Housing Recommendation, No. 115. (normlex.ilo.org)

8. International Labour Organization. (1955). Protection of Migrant Workers Recommendation, No. 100. (normlex.ilo.org)
9. International Labour Organization. (2022). Home truths: Access to adequate housing for migrant workers. (ilo.org)
10. International Organization for Migration. (2022). Migrant Worker Guidelines: Checklist – Migrant Workers' Accommodations. (publications.iom.int)
11. UN-Habitat. (2020). Regional Urban Planning and Development Assessment – Libya. (UN-Habitat)
12. International Labour Organization. (2025). The governance of labour migration and housing: addressing tensions in labour protection. (researchrepository.ilo.org)
13. Zeng, H., Yu, X., & Zhang, J. (2019). Urban village demolition, migrant workers' rental costs and housing choices: Evidence from Hangzhou, China. *Cities, 94*, 1–10. https://doi.org/10.1016/j.cities.2019.05.029
14. Desai, R. (2025). Circular migrant workers and housing in Indian cities: A view from Ahmedabad. *Economic and Political Weekly, 50*(2). https://doi.org/10.1177/02560909241255005
15. Gan, X., Zuo, J., Chang, R., Li, D., & Zillante, G. (2016). Exploring the determinants of migrant workers' housing tenure choice towards public rental housing: A case study in Chongqing, China. *Habitat International, 58*,